موقف فرنسا من القضية الفلسطينية ١٩٥٨-١٩٨١

أ.د. ستار جبار الجابري

رئيس قسم الدراسات الأوروبية/ مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد

المقدمة:

كان لفرنسا خلال الحقبة ١٩٥٨-١٩٨١ والتي تمثل حقبة مهمة وأساسية من الجمهورية الفرنسية الخامسة، واشتملت على مدة رئاسة كل من شارك ديغول، وجورج بومبيدو، وفاليري جيسكار ديستان، مواقف مهمة من القضية الفلسطينية، وموضوع الصراع العربي الصهيوني.

ولم تأتي أهمية الموقف الفرنسي من كونها سياسة عربية، أو قريبة من العرب، كما يعتقد البعض خطأً، ولكن لكونها كانت أكثر توازناً من الحقب السابقة في تاريخ فرنسا، فضلاً عن كونها تحمل السمة نفسها، التوازن، مقارنة بمواقف الدول الكبرى الأخرى إزاء ذلك الموضوع. وهي تعبر أولاً وأخيراً عن مصالح اقتصادية وإستراتيجية لفرنسا في الشرق الأوسط.

وسنحاول في هذا البحث تناول الموقف الفرنسي من القضية الفلسطينية من خلال المؤسسات المعنية في صنع القرار السياسي الخارجي، فقد حدد الدستور الفرنسي الصادر في العام ١٩٥٨، والذي تأسست بموجبه الجمهورية الفرنسية الخامسة، في مجال ثوابت السياسة الخارجية الفرنسية بأنها تهدف إلى " الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق الأمن والسلام في العالم ".

وفرنسا، حالها حال الدول الديمقراطية، تشترك في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي فيها عدة مؤسسات، بيد أن مؤسسة الرئاسة الفرنسية (الأليزية) تعد من أهم تلك المؤسسات على الإطلاق، حتى تكاد تتركز أغلب مفاصل السياسة الخارجية في يد السلطة التنفيذية، وتحديداً في يد رئيس الجمهورية، ويشاركه في ذلك رئيس الوزراء، الذي غالباً ما يكون من الاتجاه السياسي نفسه لرئيس الجمهورية.

فضلاً عن وزارة الخارجية، والأمناء العامين، إذ يوجد من بينهم من يمتلك قناعات يمكن أن تؤثر في تكوين سياسة خارجية فرنسية واضحة المعالم إزاء القضية الفلسطينية.

وبجانب السلطة التنفيذية هذه، توجد جماعات الضغط التي تعد تجمعاً سياسياً غير رسمي له بصماته الواضحة في صنع القرار السياسي الخارجي الفرنسي إزاء القضية الفلسطينية، فضلاً عن الأحزاب السياسية التي تمثل المشهد السياسي الفرنسي، والصحافة الفرنسية.

أولاً: السلطة التنفيذية (مؤسسة الرئاسة الأليزية)

(أ) رئيس الجمهورية:

أعطى دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة صلاحيات واسعة، جعلت منه الشخص الأول في الدولة، وأوكلت له اتخاذ القرارات المهمة التي تمس الدولة داخلياً وخارجياً[١]، ومن صلاحيات الرئيس المنتخب عن طريق الاقتراع العام أن يكون هو " القائد الأعلى للجيوش، والضامن للاستقلال الوطني التام، واحترام المعاهدات"[٢].

ادعت رئاسة الجمهورية منذ أوائل عهد الجمهورية الخامسة لنفسها الزعامة في عملية صنع القرار، إذ مارس رئيس الجمهورية كل سلطاته الدستورية الرئيسة، بل وانتقل إلى بعض السلطات المتنازع عليها، ومنها سلطة الطوارئ، كما منح الدستور لرئيس الجمهورية صلاحيات تخوله السيطرة على سلطات رئيس الوزراء ووزرائه[٣].

---

[1] Roy-Macridis, Moderu Systems, New York, Fourth Addition, 1978, p. 117.

[٢] سعد حقي توفيق، الانتخابات التشريعية الفرنسية، مجلة آفاق عربية (بغداد)، العدد ١٠، ١٩٨٧، ص ٣٤.

[3] Roy-Macridis, op. cit, p. 117.

وكان لفشل الحكومات المتعاقبة في الجمهورية الفرنسية الرابعة في العديد من القضايا، ومنها قضية الجزائر، الأثر الأكبر للاقتناع بضرورة تعديل الدستور الفرنسي، بحيث يتضمن فقرات تنص على وجود سلطة تنفيذية قوية، بامتلاكها وسائل فاعلة في عملية صنع القرار السياسي الفرنسي الخارجي[١].

وبذلك يتضح بأن دستور ١٩٥٨ قد حدد طبيعة منصب رئيس الجمهورية الفرنسية، وأن قوته مرتبطة مباشرة بقوة وشخص الرئيس نفسه، فإذا كانت شخصيته قوية ومؤثرة انعكس ذلك على قوة منصبه وتأثيره الفاعل على جميع سياسات الدولة، والعكس صحيح[٢].

ومن الواضح أن تلك الصلاحيات انعكست في سياسات الرؤساء الفرنسيين منذ قيام الجمهورية الخامسة، فقد تجسدت في حكم شارك ديغول (١٩٥٨-١٩٦٩) الذي عمل على تأكيد نفوذ فرنسا من خلال تبني إستراتيجية تقوم على النأي بفرنسا عن الهيمنة الثنائية التي مارستها القوتان العظميان، الولآيات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وذلك من خلال التأكيد على النهج الاستقلالي في أوروبا، وبالتالي استقلالية أوروبا في السياسة الدولية [٣]. وكانت سياسته تلك بدآية لما سميت بالديغولية)[٤].

كما عمل ديغول على انتهاج سياسة جديدة وبعيدة عن النهج الاستعماري، بهدف إرساء القواعد اللازمة لنمو وترسيخ النفوذ والمصالح الفرنسية في المنطقة العربية[٥]، التي أضرتها كثيراً سياسة الجمهورية الفرنسية الرابعة التي امتازت بعلاقات التحالف مع إسرائيل، وكان قمة التحالف إسهامها في العدوان الثلاثي على مصر العام ١٩٥٦[٦]، بينما سعى ديغول إلى تأسيس سياسة خارجية إزاء الصراع العربي-الصهيوني تقوم على أساس خط متوازن بين طرفي الصراع، دون أن يضحي بأحدهما خدمة للمصالح الفرنسية العليا[٧].

---

[١] سعد مهدي جعفر الجبوري، موقف فرنسا من الصراع العربي الصهيوني في عهد ديغول، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العلمي العربي، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٣٩-٤٢.

[٢] رحيم كريم عطا، العلاقات العراقية-الفرنسية. . . الخط الفاصل بين المرتكزات الإستراتيجية والمتغيرات السياسية، مجلة شؤون سياسية (بغداد)، العددان ٦-٧، ١٩٩٦، ص ١٤٤-١٤٥.

[٣] عاصم محمد عمران، العلاقات الأوروبية-الأمريكية في ضوء المتغيرات الدولية وأثرها على السياسة الفرنسية حيال المنطقة العربية، مجلة دراسات إستراتيجية (بغداد)، ١٩٩٥، ص ١٥.

[٤] الديغولية: عرف موريس ديفرجيه الديغولية في كتابه الجمهورية الخامسة بأنها " تبدو عملية رجل واحد، أكثر من كونها تنظيماً سياسياً حقيقياً، وإنها ترتبط من نواح كثيرة بتقليد هام في التاريخ الفرنسي هو البونابرتية، وإن تحديد مفهومها يقتضي فهم الإيديولوجية الديغولية وأسسها الاجتماعية، وإنها تجربة الرجل الواحد الذي نادراً ما يتذوق النظم والإيديولوجيات لأنه بطابعه تجريبي، ولكن الشيء المؤكد عنده هو الوطنية ". نقلاً عن: أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤، ص ٦٥.

[٥] إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٥٣١.

[٦] وحول دول فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر ينظر: سعد مهدي جعفر الجبوري، المصدر السابق، ص ٤٠-٤٢؛ وحول التعاون العسكري بين فرنسا في عهد الجمهورية الرابعة وإسرائيل ينظر: شاكر نوري، الحركة الصهيونية في فرنسا منذ دريفوس حتى الوقت الحاضر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦، ص ١١٦-١١٧.

[٧] محمد رفيق فتاح، فرنسا وإسرائيل وقضية فلسطين، مجلة شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد ١٠٤، آذار، ١٩٨١، ص٢٣.

ويمكن تقسيم موقف الرئيس ديغول من الصراع العربي الإسرائيلي إلى ثلاث مراحل: تميزت الأولى منها والممتدة من العام ١٩٥٨ وحتى ١٩٦٢ أي السنوات الأربع الأولى من حكمه، والتي تمكن من خلالها من حل قضية الجزائر، بأنها كانت تتسم بانقطاع العلاقات بينه وبين أغلب الدول العربية. وقد أبلغ ديغول سفير فرنسا في تل أبيب قائلاً: " منذ البدآية وأنا معجب بأعمال الشعب الإسرائيلي، وأخبر الإسرائيليين بأنني سأبقى دائماً إلى جانبهم من أجل المحافظة على وجودهم"، واستمرت فرنسا على علاقاتها المميزة مع إسرائيل، ولم تتوقف الأسلحة الفرنسية عن الوصول إلى إسرائيل[١].

أما المرحلة الثانية ١٩٦٣-١٩٦٦ فقد تطور فيها الموقف الفرنسي إزاء القضية الفلسطينية خصوصاً والعرب عموماً، كما تميزت بفتور العلاقات مع إسرائيل. وكان لحل القضية الجزائرية الفضل الأكبر فيتطور العلاقات العربية الفرنسية، فقد كانت إسرائيل تستغل تلك القضية لتبقي على علاقاتها الخاصة مع إسرائيل، وكان الجانب العربي يأمل أن تقلل فرنسا دعمها لإسرائيل، لاسيما في مجال التسليح، بينما كان الجانب الفرنسي يرغب بعودة العلاقات مع العرب، دون أن يؤثر ذلك على علاقاتها المميزة مع إسرائيل، بل كان يريد الجمع بين الاثنين والسير في سياسة متوازنة بين طرفي النزاع. ويمكن القول أن هذه المرحلة تمثل حقبة تكوينية لاتجاه جديد في السياسة الخارجية الفرنسية في الشرق الأوسط. ولم تشعر إسرائيل بارتياح لتلك السياسة لذلك زار رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول باريس في ٢٨ حزيران ١٩٦٤ يرافقه وزير الدفاع شمعون بيريز، بهدف الاطمئنان على علاقاتهم مع فرنسا، واستكشاف طبيعة علاقات فرنسا المستجدة مع العرب عموماً، وإزاء القضية الفلسطينية تحديداً، وارتاح الوفد لتكرار الجنرال ديغول القول أمامهم " إسرائيل صديقتنا وحليفتنا "[٢].

فيما شهدت المرحلة الثالثة ١٩٦٧-١٩٦٩ شبه قطيعة بين فرنسا وإسرائيل، بعد فرض حظر تصدير الأسلحة إلى دول المواجهة في الشرق الأوسط. ولم يأت الموقف الفرنسي في حرب ١٩٦٧ بشكل عرضي أو عشوائي، وإنما كانت تلك الحرب عاملاً مساعداً لبلورة الموقف الفرنسي الجديد من القضية الفلسطينية، لأن الخطوط العريضة للسياسة الفرنسية إزاء العرب وإسرائيل بدأت تتحدد وتتضح بعد استقلال الجزائر. لذلك كان الموقف الفرنسي من الحرب نقطة تحول مهمة في العلاقات الفرنسية الإسرائيلية. وعند زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي أبا ايبان لباريس قبيل الحرب في يوم ٢٤ أيار ١٩٦٧ قال له ديغول: " لو هوجمت إسرائيل فإننا لن نسمح بتدميرها، ولكن إذا بدأتم الهجوم فسندين عملكم. وبالرغم من قلة عدد شعبكم، إلا إنكم منظمون ومجندون ومسلحون أكثر من العرب، وأنا لا شك عندي بأنه لو استدعى ذلك فإنكم ستحققون نصراً سياسياً، ولكن بعد ذلك تجدون أنفسكم مرتبطون بالأرض، ومن جهة القانون الدولي ومع ازدياد المشاكل ستصبحون محتلين ". وفي اليوم التالي للزيارة أبلغ ديغول مجلس الوزراء الفرنسي أن على فرنسا أن تقف موقف الحياد في الحرب. وبد ما تأكد لفرنسا أن إسرائيل مستعدة لشن هجوم على الدول العربية، قررت فرض حظر على إرسال الأسلحة للشرق الأوسط قبل الحرب بيومين، وأخبر وزير الخارجية كوف دي مورفيل في الثالث من حزيران سفير إسرائيل في باريس بهذا القرار، وتحللت فرنسا من التزاماتها السابقة إزاء إسرائيل[٣].

وأشار الجنرال شارل ديغول في مؤتمره الصحفي الشهير في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٧، أعلن بأن حل الأزمة يجب أن يتم على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع المناطق التي تم الاستيلاء عليها بالقوة، وإنهاء حالة الحرب، واعتراف جميع الدول المعنية بعضها بالبعض الآخر، وبعد ذلك يمكن تحديد الحدود النهائية، وتقرير مصير اللاجئين، وضمان حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس، وطالب الأمم المتحدة مدعومة من الدول لكبرى أن تضمن بقواتها الخاصة خطوطاً واضحة للحدود ونظاماً لحرية الملاحة لجميع الدول. وانتقد الولآيات المتحدة عندما قال بأنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق ما

---

[١] أحمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ٧٩-٨٠.

[٢] لمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ٨٧-١٠١.

[٣] ينظر: المصدر نفسه، ص ١٠١-١١٦.

لم "تعمد إحدى الدول الكبرى إلى التخلي عن الحرب القذرة التي تحاربها في مكان آخر. "إذ إن كل شيء اليوم هو جزء من كل". وأكد الجنرال "أنه لولا حرب فيتنام لما وصل النزاع العربي الإسرائيلي إلى ما وصل إليه، وإذا ما تحقق السلام في جنوب شرقي آسيا، فإنه سرعان ما سيشمل الشرق الأوسط"[١].

واتخذ ديغول قراره الشهير في الثالث من كانون الثاني ١٩٦٩ بفرض حظر شامل على تصدير الأسلحة لإسرائيل[٢]، واشتمل الحظر على جميع أنواع الأسلحة الفرنسية بما فيها قطع الغيار. وبعد يوم واحد من إعلان الحظر الشامل أعربت إسرائيل عن " أسفها وعدم رضاها " على قرار الحكومة الفرنسية، وعدت أن غايته الوحيدة " إضعاف طاقة إسرائيل الدفاعية في صراعها ضد عدوان الدول العربية المستمر "[٣].

وسار على هذه السياسة خليفته الرئيس جورج بومبيدو (١٩٦٩-١٩٧٤)[٤]، فسياسته تعد مكملة للسياسة الديغولية، كونه ديغولياً بالأساس، وكان من أبرز قادة السياسة الفرنسية في عهد الرئيس شارل ديغول[٥]. ولم تكن أفكاره بعيدة عن أفكار ديغول، فخلال عمله إلى جانبه رئيساً للحكومة، كان لا يناقش في السياسة الخارجية التي يضعها الجنرال، بل كان يهتم أكثر في الشؤون الداخلية. وبالنسبة للسياسة التي وضعها ديغول للشرق الأوسط فقد كان ينفذها من دون أن يبدي موقف علني سواء معارض أو مؤيد، كما كان يفعل بعض الوزراء الفرنسيين، وعبر عن تفهمه للسياسة الديغولية في الشرق الأوسط بسكوته عنها.

وإذا كان الرئيس ديغول قد رصد توجهاته العربية ضمن إستراتيجية شاملة تهدف إلى إيجاد مركز قيادي لفرنسا، فإن بومبيدو تبنى الاستمرارية على هذا النهج، وسعى إلى تدعيمها، والتزم بتطبيق بنود الدستور بما يعزز مركزه في صنع الساسة الخارجية الفرنسية، وعلى مركز صنع القرارات الأخرى، ولاسيما ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية والصراع العربي-الصهيوني، وتطوير علاقات فرنسا مع الأقطار العربية[٦].

لذلك لابد من التأكيد على أن عهد الرئيس جورج بومبيدو لم يطرأ فيه تغيير على صعيد دور رئيس الجمهورية، بعد أن تبنى الاستمرارية على الخط الذي انتهجه الرئيس ديغول من جهة، وتبنيه الاستقرار، أي المحافظة على المكاسب التي تحققت خلال مدة سلفه ديغول من جهة أخرى. وسياسة الانفتاح في السياسة الخارجية الفرنسية نحو أوروبا الغربية، وخلق سياسة تعاونية معها، وبذلك فقد دأب بومبيدو على جعل فرنسا دولة صناعية من الدرجة الأولى، من جهة ثالثة[٧].

وعلى الرغم من أن إسرائيل استبشرت خيراً بتوليه منصب الرئاسة في الأليزية، لاسيما بعد تصريحاته المعتدلة في حملته الانتخابية، إلا إنه خيب آمالها في رفع الحظر الشامل، عندما أعلن في أول مؤتمر صحفي له في العاشر من تموز

---

[١] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية من عام ١٩٦٤ لعام ١٩٧٤، ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، د. ت، ص٨٢٤.

[٢] اشتمل الحظر الجزئي الذي فرض في ٣ حزيران ١٩٦٧ على الأسلحة الهجومية فقط، ولاسيما طائرات الميراج.

[٣] اليوميات الفلسطينية من عام ١٩٦٥ لعام ١٩٧٤، يوميات ١٩٦٩، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، د. ت، ص١٩.

[٤] لم يكن جورج بومبيدو معروفاً في الأوساط السياسية الفرنسية عندما بدأ حياته السياسية العام ١٩٦٢ رئيساً للحكومة الفرنسية، وماضيه السياسي لا يعرف عنه أي موقف مسبق من القضية الفلسطينية، سوى أنه منذ العام ١٩٥٤ وحتى توليه رئاسة الحكومة كان يعمل مديراً لبنك روتشيلد.

[٥] يوسف الدرة، انتخابات رئاسة الجمهورية في فرنسا، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (بغداد)، العدد الأول، ١٩٧٤، ص١٢٠.

[٦] محمد العجلاني وآخرون، العرب في إستراتيجيات القوى العظمى، تحرير مصطفى الحمارنة، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤، ص٢٠٢.

[٧] يوسف الدرة، المصدر السابق، ص ١٢٠.

١٩٦٩ بأن " أقصى ما يمكن أن يفعله هو أن يوافق على العودة إلى حظر انتقائي على الأسلحة ". وهذا يعني العودة إلى الحظر الجزئي، أي السماح بشحن قطع الغيار اللازمة للصيانة، والمعدات الدفاعية، أو المعدات ذات الصفة الهجومية الخفيفة، وربط كل ذلك بتطور الموقف في الشرق الأوسط. لذلك شنت عليه الصحافة الإسرائيلية حملة مضادة وذكرت "إن سياسة بومبيدو إزاء إسرائيل أكثر تشدداً مما كانت عليه في عهد ديغول، وذلك مرده إلى مصالح فرنسا البترولية والاقتصادية في الدول العربية"[١].

وعندما استلم بومبيدو أوراق اعتماد السفير الإسرائيلي في باريس في الخامس من تشرين الثاني ١٩٧٠ تحدث أمامه عن حق إسرائيل في الوجود في نطاق "حدود آمنة ومعترف بها، دون تهديد أو تعرض لأعمال العنف"، وهذا المبدأ يجب أن يصحبه التخلي عن كافة أعمال احتلال الأراضي بالقوة. وفي مؤتمره الصحفي الذي عقده في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧١ شدد الرئيس بومبيدو على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي "من الأراضي العربية المحتلة في حرب الأيام الستة". وهذا الموقف المطالب بانسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة يعد موقفاً متطوراً عن موقف الجنرال ديغول في نهآية رئاسته، والذي وافق على إجراء بعض التعديلات الضرورية في حدود إسرائيل قبل حرب ١٩٦٧. أما بالنسبة لحق إسرائيل في الوجود فلم يكن في أي وقت من الأوقات مجالاً للخلاف في السياسة الفرنسية، حتى في أحرج اللحظات التي كانت تمر بها العلاقات الفرنسية الإسرائيلية، إذ كانت الحكومة الفرنسية تؤكد دائماً على حق إسرائيل في الوجود، وضرورة المحافظة عليها داخل حدود آمنة. وحول حقوق الفلسطينيين، فقد تحدث بومبيدو بشيء أكثر تحديداً من ديغول عندما تحدث عن حق الفلسطينيين في إنشاء دولة "إلى جانب إسرائيل وليس مكانها". وأكد على ضرورة حل المشكلة الفلسطينية، وأشار في مؤتمره الصحفي قائلاً: " فيما يخص قضية الشعب الفلسطيني فأقول إنها ستحل، ويجب أن تحل باستفتاء حر للأهالي المعنيين"[٢].

أما رئاسة فاليري جيسكار ديستان (١٩٧٤-١٩٨١) فقد اتسمت بإرادة قوية تهدف إلى إرساء ليبرالية حديثة، وقد استخدم ديستان قوة المكتب الرئاسي لفرض قراراته من أعلى في تطبيق سياسته الخارجية، وأحاط نفسه بمجوعة من التكنوقراط والفنيين وفريق صغير أوكلت إليه مهمة الاتصال بوزارة الخارجية. ولجأ إلى استخدام نصوص الدستور بأوسع صورها، ناهيك عن إدخاله تعديلات على بعض القضايا بمراسيم، ومن دون المرور بالجمعية الوطنية، أي دون الاعتماد على أغلبية برلمانية كبيرة ليتمكن من التحرك بحرية أكبر بعملية صنع القرار[٣].

وعلى الرغم من أن ديستان زعيم الجمهوريين المستقلين اليمينيين[٤]، والذي تربطه علاقات وثيقة مع إسرائيل، إلا أنه لم لم يستطع التضحية بمصالح فرنسا العديدة مع الدول العربية من أجل إسرائيل[٥].

---

[١] للتفاصيل ينظر: شاكر نوري، المصدر السابق، ص١١٧-١١٨.

[٢] أحمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ٢٢٩-٢٣١، ٢٥٥.

[٣] صالح سعود، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة ١٩٦٢-١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون القانون والسياسة – جامعة بغداد، ١٩٨٤، ص ١٧١.

[٤] كان دخول ديستان الأليزية بمثابة نصر مفاجئ له ولحزبه، لأن شعبيته لم تكن تذكر قبل الانتخابات الرئاسية، وفي استفتاء أجري في حزيران ١٩٦٣ عن الشخص المرشح لخلافة ديغول في حال عدم ترشحه للانتخابات نال ديستان المرتبة الثامنة. إلا إن دعم الديغوليين الشباب له بشخص جاك شيراك في الجولة الثانية من الانتخابات ساعده على الفوز على مرشح اليسار فرانسوا ميتران بنسبة بسيطة، إذ حصل على ٥٠,٨١. وكان حزب الجمهوريين المستقلين من أحزاب الأغلبية الحاكمة في عهد ديغول.

[٥] صالح سعود، المصدر السابق، ص ١٧٢.

لقد ابتهجت إسرائيل بوصول جيسكار ديستان إلى الرئاسة، وفرحت بزوال "الكابوس الديغولي" من السياسة الفرنسية، وتوقعت تغيير الموقف الفرنسي. وكانت إسرائيل تبني تفاؤلها على أساس مواقف ديستان وحزبه إزاءها، لاسيما أثناء حملته الانتخابية التي جاءت به إلى الرئاسة. ويبدو أن الرئيس ديستان حاول في البدآية أن يحسن علاقات بلاده مع إسرائيل، وأظهر في سياسته أن فرنسا أقل عداءً لإسرائيل مما كانت عليه في عهد ديغول وبومبيدو، إلا إنه وجد في ذلك ضرراً بالمصالح الفرنسية في الدول العربية، وهو وزير المالية والاقتصاد السابق، ويعرف أهمية بقاء العلاقات الجيدة مع الدول العربية التي تزود فرنسا بالنفط، وتشتري سلاحها، وترسل لها رؤوس أموالها لتقيم المشاريع فيها، إلى جانب الأهمية الإستراتيجية للدول العربية بالنسبة لفرنسا.

وكبادرة طيبة إزاء إسرائيل، فقد رفعت الحكومة الفرنسية في ٢٨ آب ١٩٧٤ الحظر على إرسال الأسلحة للشرق الأوسط، إلا إن إسرائيل كانت تطمع في أكثر من ذلك، ولم تكفها التطمينات التي تلقتها من أصدقائها في الحكومة الفرنسية بخصوص الموقف المعتدل الذي ستسير عليه في العهد الجديد، لاسيما بعد أن أكد الرئيس ديستان إنه على الرغم من كل ذلك فإن السياسة التي سيتخذها لن تبتعد كثيراً عن سياسة ديغول[١].

لقد بدأت فرنسا في عهد ديستان تتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية أساسية في موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي، وأخذت تركز على ضرورة حلها حلاً عادلاً، وتعاملت مع منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً أساسياً من الأطراف المعنية بهذا الصراع.

وفي أول مؤتمر صحفي للرئيس جيسكار ديستان في ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٤ نادى بضرورة " إعطاء وطن " للشعب الفلسطيني، ومع إنه لم يحدد طبيعة هذا الوطن، إلا إن موقفه هذا عدّ موقفاً متطوراً جديداً لفرنسا من القضية الفلسطينية، فلأول مرة ينادي رئيس فرنسي بهذا المطلب، ويربطه شرطاً لتحقيق السلام في الشرق الأوسط[٢].

ومنذ الأشهر الأولى لرئاسة ديستان اتضحت ثلاثة عناصر رئيسة في سياسة فرنسا إزاء القضية الفلسطينية، وهي: انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وحق جميع دول المنطقة بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة بما فيها إسرائيل، وضرورة إعطاء وطن للشعب الفلسطيني.

وفي الأشهر الأخيرة من رئاسته شنت إسرائيل عليه هجوماً لاذعاً، إلى حد اتهامه بمعاداة السامية، لاسيما بعد زيارته لدول الخليج العربي والأردن في العام ١٩٨١، وتصريحاته المؤيدة لقيام دولة فلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وساهمت الحملة الصهيونية ضده مع عوامل أخرى في إسقاطه في انتخابات الرئاسة الفرنسية ١٩٨١ التي فاز فيها فرانسوا ميتران[٣].

ويبدو واضحاً أن السياسة التي أرسى دعائمها الجنرال شارل ديغول إزاء القضايا العربية عامة، والقضية الفلسطينية خاصة، شكلت الركائز الأساسية في السياسة الخارجية الفرنسية التي سار عليها الرئيسان بومبيدو وديستان. وكما يبدو فإن النظام السياسي الفرنسي قد أعطى رئاسة الجمهورية صفة المركزية الشديدة المؤثرة على سلطات وصلاحيات السلطتين التشريعية والقضائية، وذلك لامتلاك رئيس الجمهورية وسائل فاعلة تجعله صانعاً وموجهاً للسياسة الفرنسية[٤].

---

[١] أحمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ٢٧٢-٢٧٥.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

[٣] شاكر نوري، المصدر السابق، ص ١١٩.

[٤] سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص ٣٤.

(ب) رئيس الوزراء:

يعد رئيس الوزراء الشخص الثاني الذي يسهم بشكل فاعل في عملية صنع القرار السياسي الفرنسي، وذلك لما يتمتع به من صلاحيات دستورية تتمثل بتطبيق التوجهات الرئاسية، وترجمتها إلى مشاريع عملية، والعمل على التنسيق بين الوزراء، وتثبيت النظام الهرمي للنظام السياسي، وفرض قيادته على أعضاء الحكومة، ومتابعة المشكلات اليومية. ويعمل رئيس الوزراء وبمعيته مجموعة من المساعدين الإداري ين ومساعد آخر سياسي[١]، وبما أن رئيس الجمهورية يستحوذ على أغلب السلطات، فإن الحكومة التي يرأسها رئيس الوزراء تصبح مجرد هيئة إدارية، رغم أن الدستور لا يسند إليه سوى صلاحيات اسمية، وأن الاجتماعات الأسبوعية لمجلس الوزراء تتم برئاسة رئيس الجمهورية، وتكون جلسات المجلس مخصصة للنقاش والاطلاع على مختلف وجهات النظر، لكنها لا تتعدى كونها استشارية فقط[٢].

ويبدو مما تقدم أن مهمة رئيس الوزراء تنفيذ القوانين، وهو مسؤول مع حكومته أمام الجمعية الوطنية، فضلاً عن أنه يعد رجل الرئيس، لأنه يدين بسلطته ومركزه لرئيس الجمهورية، من خلال تقديمه المعلومات الضرورية لإعداد السياسة الخارجية. وإنه لا يبت في القضايا الجوهرية الخطيرة إلا على وفق توجيهات رئيس الجمهورية، لذا ينبغي أن يكون هناك انسجام وتوافق في الأفكار بينهما، وفي حالة التباين على رئيس الوزراء أن يغير رأيه أو يستقيل، وهذا يعني عملياً استطاعة رئيس الجمهورية استبدال الحكومة ورئيسها[٣]. فالرئيس في الجمهورية الفرنسية الخامسة هو المسؤول رسمياً عن تعيين الوزراء وإقالتهم، أما من الناحية الواقعية فإن الوزراء يخضعون لرقابة المجلس التشريعي، وهو ما يعرف بـ (الجمعية الوطنية) فيكونون مسؤولين مسؤولية مباشرة أمامه جماعياً في سياساتهم الإدارية، ومسؤولية فردية في أعمالهم ومسؤولياتهم الشخصية[٤].

ويلاحظ مما تقدم أن رئيس الجمهورية يملك في الواقع كل السلطة التنفيذية، أي الاختصاصات التي يمنحها إياه الدستور، والاختصاصات المسندة إلى الحكومة، إذ أن الفارق الوحيد أنه يتصرف مباشرة في الحالة الأولى، ويتصرف في الحالة الثانية عن طريق رئيس الوزراء والوزراء المكلفين بتنفيذ سياسته، فقد تبدل دور رئيس الجمهورية كلياً بالقياس إلى دور أسلافه في الجمهوريات السابقة. فالسلطات التي كانت ممنوحة لهم كان يمارسها في الواقع رئيس الوزراء، إلا أنه منذ العام ١٩٥٨ حصل العكس، إذ أن رئيس الجمهورية سحب من رئيس الوزراء اختصاصاته الدستورية، أو أنه أملى عليه إرادته السياسية[٥].

وبناء على ذلك فإن الحكومة تنبثق من الرئيس، أي أن الحكومة مدينة له بوجودها، وأن مهمتها تنفيذ سياسته، وإنها لا تستطيع البقاء في الحكم إلا إذا ظلت تحظى بثقة الرئيس، الذي له وحده حرية اختيار رئيس الوزراء، والوزراء أيضاً، يسميهم ويقيلهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس الوزراء، وبذلك فالحكومات التي تعاقبت على حكم فرنسا، حرصت على أن تدل على أنها كانت مدينة لرئيس الجمهورية وحده لا للجمعية الوطنية[٦].

---

[١] روي بريس، الساسة والمؤسسات السياسية في فرنسا، نيويورك، ١٩٦٨، (عرض كتاب)، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ٣٣، تموز ١٩٧٣، ص ١٨٣.

[٢] رايموند كارفيلدكتيل، العلوم السياسية، ج٢، ترجمة: فاضل زكي وحسن علي الذنون، دار التضامن، بغداد، ١٩٦٤، ص١٢٩.

[٣] سندس إسماعيل السامرائي، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق للفترة ١٩٧٦–١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ١٩٦.

[٤] رايموند كارفيلدكتيل، المصدر السابق، ص١٢٩؛ مرسيل مرل، السياسة الخارجية، ترجمة خضر خضر، بيروت، د.ت، ص٦٨.

[٥] بيار باكتيت، النظام السياسي والإداري في فرنسا، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٣، ص١٦.

[٦] المصدر نفسه، ص ١٨–١٩.

وأثناء حرب حزيران، عقد مجلس الوزراء الفرنسي اجتماعاً، أصدر على أثره بياناً بخصوص الشرق الأوسط، جاء فيه أن فرنسا تقف موقفاً محايداً، وترفض آية مكاسب إقليمية عن طريق العدوان المسلح، وإنها لن تعترف بأي واقع إقليمي ناتج عن الحرب. وأن تسوية يجري التفاوض بشأنها وتقبل من جميع الأطراف، وتقر من الأسرة الدولية هي الكفيلة بحل جميع المشاكل العالقة[١].

وفي عهد بومبيدو أعلن رئيس وزرائه جاك شابان دلماس " أن فرنسا قد تعيد النظر في الحظر المفروض على شحن الأسلحة لإسرائيل والعرب ". وعلى الرغم من أنه انتقد السياسة الإسرائيلية عدة مرات، فإنه ذكر أن: " إسرائيل موجودة ونحن نريدها أن تعيش، وها هم ثلاثة ملايين رجل محاطون بمائة مليون شخص يناصبوهم العداء، ونحن نتفهم قلقهم، ولكننا لا نستطيع أن نضحي من أجل تخوفات إسرائيل وهذيانها الحالي"[٢].

(ت) وزارة العلاقات الخارجية:

تعنى هذه الوزارة بجمع المعلومات القادمة من دوائرها الرسمية في الخارج، وبعث التوجيهات إليها، وتمثيل فرنسا في الخارج، وتطوير العلاقات السياسية والتجارية والثقافية والعلمية والتقنية مع الدول الأخرى، وبعبارة أدق هي الوزارة المسؤولة عن تنسيق مجموع النشاطات التي تدخل في تنفيذ القرار السياسي الخارجي[٣].

ومن الطبيعي أن يكون منصب وزير الخارجية لمن لديهم كفاءة وخبرة دبلوماسية، ولهم تأثير مباشر في صنع السياسة الخارجية، فضلاً عن ذلك فإن اختيار وزراء الخارجية في فرنسا يعتمد على نقطتين هما:

١-إن شخصية الوزير تشكل عنصراً محورياً في تحديد الأسلوب المتبع للدبلوماسية الفرنسية، ويكون إلمامه بالشؤون العامة عاملاً مساعداً في إسهامه بفاعليته في العمل، أي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، وكون وزير الخارجية أحد مساعدي أو مستشاري الرئيس الذين اختارهم شخصياً، أي أن معظم وزراء الخارجية هم منفذين للسياسات التي رسمها رئيس الجمهورية.

٢-يكون توافق قرارات السياسة الخارجية وتنفيذها مهماً عندما يكون هناك انسجام بين رئيس الجمهورية ووزير الخارجية[٤].

أما مهام وزارة الخارجية الفرنسية، فتتمثل في الإشراف على جميع علاقات الدولة بالدول الأخرى، وتنظيم عملية التمثيل الدبلوماسي مع الدولة الأخرى. والاشتراك في جميع المفاوضات المتعلقة بالعلاقات الخارجية. وتنظيم مشاركة الدولة في المؤتمرات والمنظمات الإقليمية والدولية. وحمآية مصالح الدولة ورعاياها في الخارج. فضلاً عن جمع وتحليل المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تتعلق بالتطورات المؤثرة على العلاقات الخارجية للدولة. وإجراء الاتصالات والمباحثات والمفاوضات لعقد الاتفاقات والمعاهدات كافة التي ترغب الدولة في أن تكون طرفاً فيها. والتعريف بالدولة وتراثها الحضاري وسياساتها والدفاع عنها واكتساب الاحترام والتأييد لها في الخارج. وتنظيم الاتصالات بين وزارات الدولة وبين الهيئات والحكومات الأخرى.

زيادة على ذلك فإن مهم الإشراف المباشر على جميع ممثليات الدولة الدبلوماسية والقنصلية في الخارج. واقتراح سياسة وقواعد تنظيم الهجرة الأجنبية إلى الدولة، والقيام بأعمال المزايا والحصانات والمراسيم للبعثات التمثيلية للدولة

---

[١] أحمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ١١٦.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

[3] Bettrand Gallet, Precis de Politique, Etrangere Fran Caise, ellipse Sedition Marbeting S. A. , Paris, 1996, P. 35.

[4] Bettrand Gallet, op. cit, P. 36.

وأعضائها المعتمدين في الخارج، والإشراف على شؤون المزايا والحصانات والبعثات التمثيلية المقيمة وغير المقيمة لدى الدولة[١].

وفي أثناء حرب حزيران ١٩٦٧ أعلن وزير الخارجية الفرنسي كوف دي مورفيل[٢] أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في اليوم الرابع للحرب، عن ضرورة تسوية آثار الحرب، ابتداءً من مشكلة انسحاب القوات، كما تطرق لموقف فرنسا الحيادي في الحرب. وقال: "إن سياسة فرنسا مبنية على الموضوعية لا الحياد، وإنها تسعى لحفظ السلام، وأن الحكومة الفرنسية تعتقد بأن حصار خليج العقبة كان يمكن تسويته بواسطة المفاوضات، وان حرب حزيران ١٩٦٧ لم تنه النزاع ". وأكد بأن "رفع الحظر عن الأسلحة الفرنسية لإسرائيل قضية سياسية أكثر منها عسكرية"[٣].

وفي الثاني من تشرين الأول ١٩٦٨ أعلن وزير الخارجية الفرنسي (دوبريه) أما الجمعية الوطنية الفرنسية أن حكومته لا تتصور حلاً لأزمة الشرق الأوسط من دون انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، كما أنه من غير الممكن "مكافأة من ينتصر عسكرياً على حساب العدالة وحقوق الشعوب القومية".

وبعد هذا الخطاب بأيام أعلن دوبريه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في السابع من تشرين الأول عن مطالبة حكومته بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة كشرط أساسي لتنفيذ قرار مجلس الأمن. كما عدّ دوبريه أن " المفاوضات المباشرة اقتراح غير علمي " إلا إنه أكد على حق جميع الدول بالعيش بأمان، ورفض فرنسا للأمر الواقع بالنسبة للحدود الجغرافية في الشرق الأوسط، وخيب الوزير الفرنسي آمال الإسرائيليين عندما أكد على أن موقف فرنسا لم يتبدل من الشرق الأوسط. وأشار دوبريه إلى " إن فرنسا ليست موالية للعرب ولا لإسرائيل، ولكنها موالية لمصالح فرنسا " [٤].

أما في عهد بومبيدو فقد أعلن وزير الخارجية موريس شومان في الجمعية العامة للأمم المتحدة استمرار الساسة الفرنسية الخارجية إزاء الشرق الأوسط التي ابتدأها الجنرال ديغول، كما تحدث عن حق جميع دول المنطقة في الوجود كدول مستقلة ذات سيادة، وعدّ أنه من الضروري في آية تسوية أن تتضمن "تدابير ذات طابع دولي، تسمح بضمان صيانة وحمآية جميع الأمكنة المقدسة، وحرية الوصول إليها للجميع. ولكن الملاحظة أن الوزير الجديد لم يصف حرب حزيران ١٩٦٧ بالعدوان الإسرائيلي، كما فعل سلفه الوزير دوبريه في عهد ديغول[٥].

فضلاً عن ذلك فقد انتقد وزير الخارجية الفرنسي شومان السياسة الإسرائيلية وهجومها على الحكومة الفرنسية بسبب علاقاتها مع العرب، وموقفها من القضية الفلسطينية، وقال: " إن سياسة فرنسا واضحة وضوحاً تاماً، ولا نفرط بشيء من

---

[١] فتحي عثمان، السياسة والمؤسسات السياسية في فرنسا، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ٣٣ تموز ١٩٧٣، ص١٨٣.

[٢] يعد كوف دي مورفيل أحد أهم وزراء الخارجية في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة، وتولى المنصب لمدة عشرة سنوات، وكان خلالها الأداة التي تمكن من خلالها الجنرال ديغول من فتح أفاق العلاقات الفرنسية العربية، بسبب الروابط المهمة التي تربط بين كوف دي مورفيل والزعماء العرب كونه كان سفيراً لفرنسا في القاهرة. ويرى البعض أن الفضل في السياسة الفرنسية القريبة من العرب تعود لمورفيل أكثر منها لديغول.
ينظر: أندريه فرساي، ستون عاماً من الصراع في الشرق الأوسط – شهادات للتاريخ بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز، دار الشروق، ط ٢، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٨٠-٨١.

[٣] أحمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ١١٦-١١٧، ١٢٢.

[٤] المصدر نفسه، ص ١٣٢-١٣٣، ١٩٢.

[٥] شحادة موسى، علاقات إسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧-١٩٧٠، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١، ص ١٥٧.

سياستنا المتوسطة التي أدت إلى إظهار وجودنا ونفوذنا في مجمل العالم العربي، إن كان في شرقه أو غربه. وفي أي حال لو لم نحتل هذه المكانة لأخذ مكاننا فوراً من قبل الآخرين"[١].

وقبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت العلاقات بين فرنسا وإسرائيل سيئة، وكل طرف يحاول أن يشد الطرف الآخر إلى جانبه، ولكن إسرائيل كانت تريد من فرنسا أن تقف إلى جانبها وتدعمها، لا أن تقف إلى جانب العرب في الصراع. كما إنها تأثرت لأن فرنسا كانت ترفض إرسال أي وزير من الحكومة الفرنسية إلى إسرائيل، وصرح وزير الخارجية شومان بأن "الأمر لم يحن بعد لإرسال وزير فرنسي إلى إسرائيل"[٢].

فضلاً عن ذلك فقد كان هناك تصريح لوزير الخارجية الفرنسي ميشيل جوبير في أواخر عهد بومبيدو، إذ قال " إن موقف فرنسا يعرفه العالم منذ زمن طويل، وكررناه ألف مرة، وهو مع تسوية سلمية للصراع، ودعوة للمفاوضات. وفيما يختص بالأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧، فكل واحد يعرف وجهة نظرنا ". وأطلق سؤاله الشهير الذي أثار إسرائيل وأصدقاءها في فرنسا طويلاً، عندما قال " دعني أسأل سؤالاً، هل من يحاول وضع رجليه في بيته يعتبر معتدياً ؟ وأعتقد أن هذا السؤال يستحق إضافته للأفكار التي ستبحث في الأيام القادمة".

وعاد جوبير ليعلن في اليوم الرابع للحرب من على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة عن استعداد بلاده للمساهمة في تهدئة الحرب، ومنعها من الاندلاع من جديد، وأضاف: " وبوسعنا تقديم اقتراحات تؤدي إلى حل سلمي، شرط أن يوافق عليه الجميع، وأن يوافقوا فعلاً على إقامة سلام عادل ودائم، وإني واثق بأن أصدقاءنا الأوروبيين لهم نفس الرغبة"[٣].

وفي عهد جيسكار ديستان اجتمع وزير الخارجية جان سوفانيارغ مع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في ٢١ تشرين الأول ١٩٧٤ في بيروت، وكان ذلك أول اجتماع لوزير أوروبي غربي مع عرفات، لذا عدّ ذلك اللقاء بمثابة اعتراف فرنسي غير مباشر بالمنظمة[٤].

وأعلن وزير الخارجية جان سوفانيارغ في ١٩ كانون الأول ١٩٧٤ من القاهرة، أن السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط لم تتغير في عهد ديستان، وأن السبب في ذلك يعود إلى أن المبدأ الذي قامت عليه لم يتغير، وهو مبدأ الاستقلال الوطني الذي ابتدأه ديغول، وحق الشعوب في تقرير المصير. وأعلن الوزير الفرنسي أن حكومته تتابع سياسة ديغول نفسها في الشرق الأوسط، وذكر بأن ديستان كان قد ألمح في الأيام الأولى من رئاسته بأنه سيكون مخلصاً لأفكار وسياسة ديغول[٥].

وفي ٢٩-٣١ تشرين الأول زار وزير الخارجية سوفانيارغ تل أبيب في محاولة لرأب الصدع في العلاقات الفرنسية الإسرائيلية، إلا إن تلك الزيارة امتازت بالتصادم والخلافات في وجهات النظر بينه وبين المسؤولين الإسرائيليين، إلى جانب المظاهرات المضادة له شخصياً، وللسياسة الفرنسية إزاء إسرائيل. وأعلن في تل أبيب أنه جاء على أمل أن يتمكن من "إزالة سوء التفاهم بين فرنسا وإسرائيل"، وعلى أن فرنسا تؤيد حق إسرائيل في الوجود ضمن حدودها التي كانت قبل ١٩٦٧. فرد عليه وزير الخارجية الإسرائيلي إيغال آلون، بأن إسرائيل لا يمكن لها أن توافق على العودة إلى حدود عام ١٩٦٧ التي تصر عليها فرنسا[٦].

---

[١] أحمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ٢٣٢.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٤١.

[٣] المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

[٤] مجلة شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد ٤٠، كانون الأول ١٩٧٤، ص ٢٠٥-٢١٢.

[٥] أحمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ٢٧٥.

[٦] مجلة شؤون فلسطينية، المصدر السابق، ص ٢٠٥-٢١٢.

(ث) الأمناء العامون:

يمتاز الأمناء العامون للرئاسة في الأليزية بالإخلاص للرئيس دون تمتعهم بنفوذ سياسي كبير بشكل رسمي، وبشكل خاص بما يتعلق بالسياسة الخارجية، فمنذ عهد الرئيس شارل ديغول وجد الأمين العام للأليزية نفسه مشتركاً في القرار السياسي الخارجي، ومتجاوزاً على مسائل تعد تقليدياً إلى وزير الشؤون الخارجية. ومن الأمناء العامين البارزين لرئاسة الجمهورية ميشال جوبير، وجان فرانسوا بونسيه اللذان يعدان من المساعدين الأكثر قرباً من رئيس الجمهورية، ولدى الأمناء العامون عادة مستشار دبلوماسي يتابع شؤون السياسة الخارجية، مع وزير الخارجية[١].

ثانياً: جماعات الضغط

تؤدي جماعات الضغط[٢] دوراً مهماًُ في السياسة الخارجية، لأنها تستخدم وسيلة لحمل رجال السياسة على اتخاذ قرارات تتوافق مع أهدافها، ومن أهم هذه الجماعات في فرنسا هي:

(أ) جماعات الضغط اليهودي (اللوبي[٣] الصهيوني).

(ب) الأحزاب السياسية.

(ت) الصحافة.

جماعات الضغط اليهودي (اللوبي الصهيوني)

تؤدي جماعات الضغط الصهيونية دوراً مهماً في فرنسا[٤]، مستخدمة الوسائل الممكنة جميعها، بهدف ممارسة الضغط الضغط على عملية صنع السياسة، وإذا كانت هذه الجماعات لا تتدخل بشكل مباشر في الحياة السياسية في مظهرها للاستيلاء على الحكم، إلا إنها لا تتوانى لتشكل دعماً للمؤسسات الدستورية أو الوقوف موقفاً مناهضاً، من خلال إحداث ضغط سياسي على الحكومة متأثرة بالسياسات الداخلية والخارجية للدولة لتكوين إدارة سياسية عامة هدفها التأثير في السياسة الخارجية الفرنسية[٥].

---

[١] مرسيل مرل، المصدر السابق، ص ١٣-١٠٤.

[٢] جماعة الضغط: تجمع من الأفراد ذوي مصلحة خاصة اقتصادية أو غير اقتصادية نابعة عن اتفاق بسبب الدين أو الجنس أو غير ذلك من العوامل، بهدف التأثير في اتجاهات ونشاطات السلطة الحاكمة. وهناك من يصف جماعات الضغط بالتجمع السياسي غير الرسمي بين أفراد يشتركون في خصائص وظيفية معينة، ترمي إلى تحقيق مصالح محددة عبر إيقاع التأثر السياسي ودفع حركة السياسة الخارجية لصناع القرار بالاتجاه الذي يتماشى مع أقليتها وارتباطها. ينظر: مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص ٢٢١.

[٣] اللوبي: منظمة تضم مجموعة من الناس ذات مصالح مشتركة، تمارس نشاطاً تجارياً أو نقابياً أو اجتماعياً بقصد التأثير على تصرفات الحكومة أو مواقفها أو في مواقف الهيئات التشريعية، وعملها لصالح هدف معين، يحقق أغراض الجماعات الضاغطة، ويستخدم هذا التعبير في الولايات المتحدة والنظم البرلمانية الغربية، وجماعات الضغط أنواع، منها ما هو سياسي ويطلق عليه اسم (اللوبي)، فيقال (اللوبي الصهيوني)، ومنها ما هو نقابي أو مهني أو اقتصادي أو إنساني أو اجتماعي. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص٧٢.

[٤] حول نشاط جماعات الضغط الصهيوني ودورها السياسي في فرنسا ووسائلها في العمل ومؤسساتها ينظر: ستار جبار الجابري، جماعات الضغط الصهيونية ودورها السياسي في فرنسا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، العدد ٣٠، شباط ٢٠٠٥، ص ٧٣-٩٤.

[٥] مرسيل مرل، المصدر السابق، ص ١٥٢.

وجماعات الضغط الصهيونية هي إطار تنظيمي عام يعمل في داخله عدد من الجمعيات والتنظيمات والهيئات اليهودية والصهيونية، تنسق في ما بينها. وهي لا تعمل بشكل مستقل عن الحركة الصهيونية وإسرائيل، وإنما تنسق معهما، وهذه الجماعات لا تتكون من عناصر يهودية فقط، وإنما تضم عناصر غير يهودية أيضا[١].

ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة إذا قلنا بأن اللوبي الصهيوني في فرنسا يعد لوبياً حقيقياً يتمتع بإمكانيات مالية ضخمة، وتجربة طويلة في البلاد[٢]. إذ كانت فرنسا تشهد نشاطات مهمة للمنظمات الصهيونية منذ بدآية القرن العشرين، وذلك للعلاقة الوثيقة بين هذه المنظمات والحزب الاشتراكي الحاكم في فرنسا، بحكم انضواء عدد من اليهود في صفوف هذا الحزب، الذي كان تحت رئاسة اليهودي (ليون بلوم)، الذي كان له الفضل في العام ١٩١٦ عندما كان وزيراً في خلق علاقات بين (سوكولوف) ممثل الحركة الصهيونية ووزارة الخارجية الفرنسية بهدف دفع الحكومة الفرنسية إلى تبني موقف متطور إزاء إيجاد وطن قومي لليهود في فلسطين، فضلاً عن علاقاته الوثيقة مع (عزرا وايزمن) رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، لذلك كانت فرنسا بمثابة المنبر الذي انطلقت منه صيحات الصهاينة لإقامة دولة إسرائيل في فلسطين[٣].

وكما هو واضح فإن اليهود يمتلكون قوة اقتصادية متنفذة لها تأثيرها في سياسة فرنسا الخارجية قبل مجيء شارل ديغول، ويتضح من خلال ما وصلت إليه علاقات فرنسا بهذا الكيان، لاسيما في عهد الجمهورية الرابعة، إذ أصبحت فرنسا المصدر الرئيس لتسليح هذا الكيان، فضلاً عن اشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر العام ١٩٥٦، وقد حدد ديغول سياسة فرنسا إزاء إسرائيل بأن موقفها محايد من الصراع العربي–الإسرائيلي[٤]. الأمر الذي أثار امتعاض الحركة الصهيونية في فرنسا، وإسرائيل، إذ دأبت المنظمات الصهيونية إلى الانغماس في الشأن الداخلي الفرنسي، وكانت تصريحات (أرمان بيرار) ممثل فرنسا في الأمم المتحدة إشارة واضحة، عندما بين بأن "أموال أصدقاء إسرائيل جرت بغير حساب في الاستفتاء لتكون نتيجته ضد ديغول"، وهي كانت وراء الاضطرابات التي أدت إلى في النهآية إلى استقالة شارل ديغول العام ١٩٦٩، بسبب موقفه من حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧، وحظره شحنات الأسلحة إلى إسرائيل[٥].

لقد مارست جماعات الضغط الصهيونية في فرنسا في ستينيات القرن العشرين نفوذاً كبيراً، وكان لها دوراً ضاغطاً على مركز القرار السياسي الفرنسي، مستغلة ما لديها من إمكانيات اقتصادية وسياسية وإعلامية وثقافية[٦].

---

[١] ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص ٧٤.

[٢] كان اليهود قبل العام ١٧٩١ لا يعاملون معاملة حسنة، ولم يكن يسمح لهم بالزواج من الفرنسيان، وكان عددهم في ذلك العام لا يزيد عن خمسين ألف يهودي، إلا إنه في ٢٨ أيلول ١٧٩١ سن قانون من أجل تحرير اليهود، وعرض نابليون بونابرت على اليهود فكرة إنشاء دولة لهم في فلسطين تكون تابعة للإمبراطورية الفرنسية، لقاء مساعدتهم في حملته على مصر وسورية. للتفاصيل ينظر: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ج ٤، ص ٣٠٧–٣١٦.

[٣] فيصل دراج، الحزب الاشتراكي الفرنسي والقضية الفلسطينية نظرة تاريخية، مجلة شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد ٤٧، تموز ١٩٧٥، ص ١٤٣–١٤٤.

[٤] عادل الجادر، القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الفرنسية واحتمالاتها المستقبلية، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، ١٩٨١، ص ٢.

[٥] هيفاء عباس عبد، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الوطن العربي للفترة ١٩٧٣–١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة – جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص ٤٩.

[٦] ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص ٧٣.

لذلك فعلى الرغم من أن ردود الفعل الإسرائيلية كانت هادئة نوعاً ما إزاء سياسة ديغول، ولاسيما من حرب ١٩٦٧، إلا أن ردود فعل اللوبي الصهيوني في فرنسا كانت شديدة وجارحة، ووصل إلى حد اتهام الرئيس ديغول باللاسامية، وهو ما صرح به (كريستيان بينو) وزير خارجية فرنسا الأسبق بأن ديغول " شديد العداء للسامية "، وقد تضايق ديغول كثيراً من الضغط الصهيوني، حتى أن المخابرات الفرنسية قامت بإجراء تحقيق عن النفوذ اليهودي والدور الذي يمارسه المؤيدون لإسرائيل في فرنسا، لذلك صرح ديغول إنه موجود في "عش من اليهود"[١].

وقد تنادى قادة الجالية اليهودية في فرنسا للاجتماع ومناقشة تصريحات ديغول، وترأس الاجتماع الذي عقد في يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٧ واستغرق يومين متتاليين الحاخام اليهودي جاكوب كابلان، الذي حذر المجتمعين بأن ملاحظات ديغول " قد تشعل تياراً من اللاسامية " في فرنسا، ورغم هذا التخوف أعلن الحاخام بأن اليهود الفرنسيين " يعربون عن تضامنهم مع إسرائيل، ويؤيدونها في مساعيها للتوصل إلى سلام عادل ". وأصدر كابلان بياناً باسم بياناً باسم اليهود الفرنسيين أعرب فيه عن " تأثره العميق للإساءة لليهودية من قبل أطروحات الجنرال ديغول في مؤتمره الصحفي".

وبالنسبة لمؤيدي إسرائيل فقد وقع (٢٥٠) نائباً من أصل (٤٩٠) في البرلمان الفرنسي على منشور يدعو لإعلان تضامنها مع إسرائيل، وأرسل عدد من الوزراء في الحكومة الفرنسية رسائل إلى لجنة الصداقة الفرنسية الإسرائيلية في باريس يعلنون فيها عن استمرار تأييدهم للجنة في نشاطها[٢]، وعندما تم فرض الحظر الشامل على تصدير الأسلحة لإسرائيل أعلن النائب الفرنسي (دانييل مايير) وهو يهودي " إنني أخجل من كوني فرنسياً " بسبب الموقف الفرنسي من إسرائيل[٣]، واعترف الجنرال ديغول "إن قوى الضغط الإسرائيلي في فرنسا ليست السفارة الإسرائيلية، ولا الرأسمالية اليهودية الأمريكية، وليس حتى الطائفة اليهودية، بل الجيش الفرنسي، لأن الجنرالات الفرنسيين معادون للعرب بسبب فشل حملة السويس، وهزيمتهم في الجزائر"[٤].

فضلاً عن ذلك فإن المنظمات اليهودية أدت دوراً سياسياً أساسياً في تعبئة الجالية اليهودية، والرأي العام الفرنسي من خلال التظاهرات المعادية للعرب، ومنها التظاهرات التي قادتها (منظمة اتحاد الطلبة اليهود في فرنسا) أمام السفارة العراقية بباريس، احتجاجاً ضد ما أسموه " اضطهاد اليهود في العراق"[٥].

وكان قادة اللوبي الصهيوني في فرنسا يعتقدون بعد استقالة ديغول بأن سياسة فرنسا إزاء إسرائيل ستتغير نحو الأفضل، لكن العكس هو الذي حصل، فكانت سياسة الرئيس جورج بومبيدو إزاء إسرائيل أكثر تشدداً، بسبب ارتباطات فرنسا النفطية والاقتصادية مع الدول العربية، وعلى الرغم من أن جماعات الضغط الصهيونية حاولت التأثير على الموقف الفرنسي إزاء موضوع شحن الأسلحة إلى إسرائيل، إلا أن فرنسا ظلت تمانع وترفض ذلك[٦].

---

[١] شحاذة موسى، المصدر السابق، ١٣٤.

[2] Samuel Seguev, Israel, Les Arabes, et les Grandes Puissances 1963-1968, Ed. Calmann-Levy, Paris, 1968, P. 237.

[٣] ينظر: بول بالطا وكلودين ريللو، سياسة فرنسا العربية من ديغول حتى بومبيدو، بغداد، د. ت، ص ١٠٠.

[٤] أحمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ٢١٠.

[٥] كانت الحكومة العراقية قد اكتشفت شبكة تجسس إسرائيلية، غالبية أفرادها من اليهود المقيمين في العراق، وجرت محاكمتهم، وتم إعدام أربعة عشر شخصاً منهم في ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٩ في بغداد والبصرة. ينظر: سجل العالم العربي، أحداث شباط ١٩٦٩، دار الأبحاث والنشر، بيروت، ١٩٦٩، ص ٣١.

[٦] محمد رفيق شكري، فرنسا والصراع العربي الصهيوني، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٠، أيلول – تشرين الأول ١٩٧٨، ص ٦١.

وبرز دور جماعات الضغط الصهيونية بشكل أكبر في عهد الرئيس جيسكار ديستان، لاسيما إنها أيدته في انتخابات الرئاسة الفرنسية، وأصدرت تلك الجماعات بيانات في الصحافة الفرنسية دعت الفرنسيين لانتخابه بسبب مواقف المؤيدة لإسرائيل[١]، وقد استمر هذا الموقف في عهد الرئيس فاليري جيسكار ديستان، الذي حاول بدوره السير في خط متواز بين العرب وإسرائيل[٢]. ولعل هذا ما دفع بمنظمة (التحرير اليهودي) لتنظيم حملة ضد الرئيس ديستان لإبرازه معادياً لإسرائيل، مستغلة تغلغلها في معظم دور النشر والصحافة في أوروبا، ومنها فرنسا، مستخدمة هذه الوسائل لتحقيق أهدافها السياسية، حتى وصل الأمر لتشبيه الوكالة الفرنسية هافاس (فرانس بريس) بكونها بؤرة يهودية ماسونية شيوعية من قبل اليمين الفرنسي وصحافته[٣].

والواقع يوجد في فرنسا خلال المدة ١٩٦٧-١٩٧٠ فقط حوالي أربعين جمعية صهيونية، منها: (اتحاد الطلبة اليهود في فرنسا) و(جمعية الصداق اليهودية المسيحية في فرنسا) و(جمعية التضامن الفرنسي الإسرائيلي) و(هيئة مناهضة العنصرية اللاسامية) و(الدعوة إلى السلام)، فضلاً عن (العصبة الدولية ضد اللاسامية)، وهي معترف بها من قبل اليونسكو وتعمل الدعآية من أجل إسرائيل في فرنسا وأوروبا والعالم[٤].

ومما تقدم يبدو أن جماعات الضغط اليهودية (اللوبي الصهيوني) قد حققت حضوراً فاعلاً في المجتمع الفرنسي، مما جعلها تشكل قوة ضاغطة على صانع القرار السياسي الخارجي الفرنسي، وبالذات إزاء قضايا الصراع العربي الإسرائيلي.

الأحزاب السياسية

تعد الأحزاب السياسية أحد أهم العناصر المؤثرة في الحياة السياسية، وتؤدي وظيفتها الفاعلة في صنع القرار السياسي الخارجي، من خلال الإسهام في إعدادها، أو التصدي لها ومعارضتها، فالسياسة الخارجية هي إحدى الركائز التي تنطلق منها الأحزاب في تعاملها، سواء على الصعيد الداخلي، أم على الصعيد الخارجي، وتمثل إحدى الأدوات المهمة التي تستخدمها الأحزاب السياسية[٥].

وقد جاء في المادة الرابعة من الدستور الفرنسي للعام ١٩٥٨ على أن الأحزاب السياسية تعد أمراً ملحاً لنجاح العملية الديمقراطية بتأكيدها على أن: "الأحزاب والتجمعات السياسية تسهم في الإعراب عن الموافقة، وتشكل وتمارس نشاطها بحرية، وعليها أن تحترم مبادئ السيادة الوطنية ومبادئ الديمقراطية"[٦].

ومن المعروف أن فرنسا هي تقليدياً بلد متعدد الأحزاب، إذ تنقسم خريطة الأحزاب السياسية الفرنسية إلى مجموعتين خلال المدة ١٩٥٨-١٩٨١، إحداها أحزاب يمينية، والأخرى يسارية[٧]. وهذه الأحزاب ليست كثيرة العدد فحسب، بل فيها

---

[١] بو قنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ العام ١٩٦٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٥٥.

[٢] عادل الجادر، المصدر السابق، ص ٢.

[٣] كامل خورشيد مراد، تغطية وكالة الأنباء الفرنسية قضايا العالم الثالث، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب – جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص ١١٤.

[٤] شحادة موسى، المصدر السابق، ص ١٣٩.

[٥] مازن إسماعيل الرمضاني، المصدر السابق، ص ٢١٧.

[٦] بيار باكتيت، المصدر السابق، ص ١٠٥.

[٧] الأحزاب اليمينية هي: حزب التجمع من أجل الجمهورية، والاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية، وحزب الوسط. أما الأحزاب اليسارية فهي: الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي وحزب الجبهة الوطنية. ينظر: حميد شهاب أحمد، انتخابات الرئاسة الفرنسية وفوز ميتران بولاية ثانية، مجلة العلوم السياسية (بغداد)، العدد الرابع، حزيران ١٩٨٩، ص٦٦.

أحزاب الموظفين أكثر مما فيها أحزاب جماهيرية. وأن هذه الأحزاب لا يعني إطلاقاً أنها ليست ذات تأثير في الرأي العام الفرنسي، بل على العكس تماماً، فإن لديها تأثيراً كبيراً في مدة الانتخابات، كما أن تأثيرها يمتد إلى عدد كبير من منظمات شتى نقابية ومهنية وعائلية وتربوية وثقافية، لها في أغلب الأحيان صلات جيدة مع بعض الأحزاب السياسية، وتتبنى على كل حال مواقف موحى لها أو مشتركة[١].

وهكذا فالنظام السياسي الفرنسي الذي يتسم بتعدد الأحزاب أكثر تعقيداً في اتخاذ القرارات، لكون التعددية الحزبية تجعل عملية اتخاذ القرارات معقدة نسبياً، لاسيما في السياسة الخارجية، لعدم تمكن أحد الأحزاب من الاستحواذ بمفردهم أغلبية بسيطة في الجمعية التشريعية تؤهله لاحقاً لتشكيل الحكومة، هذا ما حصل في مرات متعددة في الجمهورية الفرنسية الرابعة[٢]، ولكن قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة وما رافقها من تطورات مع وصول الجنرال ديغول للسلطة، أمن التنسيق في العمل الحكومي على الصعيد الخارجي للسياسة الفرنسية، لذا فإن الأحزاب المحورية للدولة الفرنسية عملت على إقامة جسر بين التوجهات الكبرى للعمل الحكومي، وبين ترددات تيارات الرأي العام وجماعات الضغط، مما يسهل في إعداد السياسة الخارجية الفرنسية[٣]، أي إن الأحزاب السياسية الفرنسية وما يوازيها من نقابات وجمعيات عمالية فإن مصالحها مترابطة مع بعضها البعض، ومواقف كل منها مؤيدة ومساندة للأخرى، وذلك بهدف التأثير في الرأي العام لصالحها، ولتحقيق أهدافها التي تنسجم وأهداف المجتمع ككل[٤].

ولاشك أن الأحزاب السياسية تؤدي دوراً مهماً في صنع السياسة الخارجية وتنفيذها، ولاسيما عندما تكون مسيطرة على الحكم، وبذلك نرى الأحزاب السياسية الفرنسية قد أدت دوراً أساسياً في الحياة السياسية في المجتمع الفرنسي، لاسيما وأن التعددية الحزبية قد شكلت قاعدة النظام السياسي الفرنسي[٥].

وعلى آية حال فإن أغلبية الأوساط السياسية الفرنسية على نطاق الأحزاب وعلى اختلاف توجهاتها السياسية، تتفق جميعاً على اتخاذ سياسة تهدف لخدمة المصالح الوطنية الفرنسية العليا، مما يجعلها عامل مؤثر في صنع القرار السياسي في فرنسا.

وأثار موقف الجنرال ديغول من حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ ردود فعل كبيرة داخل فرنسا، ولاسيما بين الأحزاب الفرنسية. فباستثناء موقف الحزب الشيوعي وبعض الأحزاب اليسارية المتطرفة، فإن الأحزاب الفرنسية الأخرى انتقدت الموقف الفرنسي الجديد، ووصل الانتقاد إلى الديغوليين أنفسهم. وقد أعلنت العديد من الشخصيات المشاركة في الحكومة من الأحزاب الأخرى المؤتلفة مع الديغوليين معارضتهم لسياسة ديغول الشرق أوسطية، أمثال (جان جاك سرفان شيير) و(تريبونيه) و(فوتون) و(سانجوينيستي) و(نويرث)، وعدّ هؤلاء بأن موقف الجنرال إزاء إسرائيل " لا أخلاقي "، ويقدم مصالح فرنسا في العالم الثالث على "سلامة وأمن إسرائيل"[٦].

واستمر موقف الأحزاب السياسية على حاله في عهدي الرئيسين جورج بومبيدو، وفاليري جيسكار ديستان.

---

[١] بيار باكتيت، المصدر السابق، ص ١٠٦-١٠٧.

[٢] نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٢١٠.

[٣] مرسيل مرل، المصدر السابق، ص ٧٦.

[٤] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥، ص١٥١.

[٥] فاضل زكي، السياسة الخارجية وأبعادها السياسية الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٥، ص ٢٧٣.

[٦] أحمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ١١٩-١٢٠.

الصحافة

لاشك أن وسائل الإعلام في فرنسا تؤدي دوراً كبيراً وأساسياً في صياغة الفكر السياسي للرأي العام الفرنسي، وأن الصحف الفرنسية لا تشكل بالضرورة تعبيراً عن الرأي العام الفرنسي، أي ليست انعكاساً له، بل دورها ووظيفتها هو العكس تماماً، أي خلق جمهور يتبنى أفكارها ومنطلقاتها، أي هي وسيلة بث ودعوة لأفكار معينة، أو يمكن أن نقول بشكل أدق أن كل صحيفة هي أداة إيديولوجية هدفها إعادة صياغة المفاهيم المنتشرة من جهة وزرع ونشر مفاهيم جديدة من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بالصراع العربي – الصهيوني فإن الصهيونية واعية دائماً للدور الفعال الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام، وبالذات الصحافة في خدمة أهدافها السياسية، لذلك فقد عملت على خلق جهاز إعلامي كثيف متواجد في كل مكان، أي إنها جندت كل ترسانتها الإعلامية لإعطاء صورة مشرقة لإسرائيل، ولتبرير وتمرير سياستها العدوانية، فكان الإعلام الفرنسي مرتعاً بلا حدود لها، ولذلك فالفرنسي كان يرى الأمور في الشرق الأوسط من خلال منظور صهيوني، فإسرائيل غدت بالنسبة له " كياناً ثابتاً ورمزاً للحضارة، وهي لم تولد في العام ١٩٤٨، بل استعادت حقها التاريخي فقط الذي سلبه العرب واغتصبوه خلال قرون عديدة "[١].

وبذلك فالصراع العربي الصهيوني لم ينظر في فرنسا إلا من خلال منظور واحد هو المنظار الصهيوني، فكل صحف الأقاليم في فرنسا هي صحف صهيونية، بل أن رئيس تحرير جريدة (لاديبش) في تولوز عضو في الجمعية الفرنسية اليهودية، ورئيس تحرير جريدة (سود ويست) في بوردو صهيوني عريق، ولا يختلف الأمر عنه في مدن أخرى. ومن الصحف الخمس الكبرى الرئيسة في باريس (اللوموند، والأومانيته، فرانس سوار، الفيغارو، الأورور) تمتلك الصهيونية الثلاثة الأخيرة منها بشكل مطلق، أي إن موقفها السياسي من الحكومات الفرنسية والتنظيمات السياسية يحكمه فقط موقفها من الكيان الصهيوني والحركة الصهيونية، إن هذا الثلاثي من الصحف الفرنسي يمثل الناطق الرسمي باسم المصالح الصهيونية في فرنسا[٢].

ولهذه الصحف الثلاثة (فرانس سوار، والفيغارو، والأورور) حوالي مليون قارئ يومياً خلال المدة ١٩٦٥–١٩٧٥، وتتسم إيديولوجية هذه الصحف بأمرين: إنها من ناحية إيديولوجية عرقية عنصرية كارهة لكل ما هو عربي، وإنها من ناحية أخرى منابر إعلامية موالية للصهيونية حتى النهاية، لذلك فإن " أوروبية " المشكلة اليهودية و" حضارة " الحركة الصهيونية تعدان من أطروحتها الرئيسة، ويقوم منهاجها على أسس أربعة:

١– تبرير كل ممارسات الحركة الصهيونية وإسرائيل.
٢– تشويه وتزييف كل مقاومة ونضال فلسطين.
٣– القيام بدور تحريضي من أجل مساعدة إسرائيل.
٤– التهجم على الحكومة الفرنسية عندما ترفض الساسة الإسرائيلية، وهذا ما دأبت عليه هذه الصحف خلال حرب حزيران.

أما بالنسبة لصحيفتي اللوموند والأومانتيه فموقفهما يختلف عن الصحف الفرنسية – الصهيونية الثلاث السابقة، فاللوموند تعد صحيفة المثقفين والقطاعات المتنورة بشكل عام، ويصل توزيعها خلال المدة ١٩٦٥–١٩٧٥ إلى نصف مليون نسخة يومياً، وتتميز بأمرين: إنها تحاول إعطاء دراسة موضوعية وشاملة عن الموضوع، كما تطرح كل الآراء الممكنة حول القضية المدروسة، فتعرض الرأي وتفسح المجال لذكر نقيضه. وبالنسبة للقضية الفلسطينية لم يكن موقفها

[١] فيصل دراج، المقاومة الفلسطينية في الصحافة الفرنسية ١٩٦٥–١٩٧٥، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٤١–٤٢، كانون الثاني – شباط ١٩٧٥، ص ٥٥٧.

[٢] المصدر نفسه، ص ٥٥٦.

مطابقاً لهذا التوصيف بالضبط، ففي البدآية كانت تعطي وجهة النظر الصهيونية فقط، لكن المقاومة الفلسطينية جعلتها تأخذ مواقف أكثر موضوعية، وعلى الرغم من إدانتها المستمرة للعمليات الخارجية فإنها لم تتخل تماماً عن موضوعيتها، وهذا بشكل عام تمثل التيار الليبرالي، أقرب إلى اليسار منها إلى اليمين، ويعود لها الفضل في بيان القضية الفلسطينية للرأي العام الفرنسيين ومنذ العام ١٩٦٦ تضمنت الصحيفة مئات الدراسات الوثائقية عن وضع الشعب الفلسطيني ومسار حركته الثورية، فقد أعطت وصفاً إيجابياً للواقع الفلسطيني بقولها " اللاجئون العرب الفلسطينيون يخلقون وعياً تعيساً ومرارة للعالم، إذ إن شعباً بأكمله يعيش في المنفى، وفي ظروف لا إنسانية، ويعتمدون في عيشهم على إحسان وهبات الأمم المتحدة، وهم لا يظهرون حنيناً وارتباطاً ببلادهم، وينظرون بشغف إلى اليوم الذي يرجعون فيه إلى بلادهم[١].

أما صحيفة الأومانيته الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الفرنسي فهي توزع حوالي ٢٥٠ ألف نسخة يومياً خلال المدة ١٩٦٠-١٩٧٥، وانتشارها ينحصر بشكل عام بين أوساط الطبقة العاملة، وقد بدأت هذه الصحيفة بمهاجمة إسرائيل منذ العدوان الثلاثي على مصر، متناغمة في ذلك مع الموقف السوفيتي المعارض للعدوان، ثم زاد هجومها على إسرائيل في حرب الخامس ممن حزيران ١٩٦٧، وهي الصحيفة الوحيدة التي كان لها موقف مبدئي من الصراع العربي الصهيوني، فهي تقول بوجود شعبين فلسطين وإسرائيل، وكل منهما له الحق في البقاء وتقرير المصير، وهي تشير دائماً إلى القرار رقم (١٨١) لسنة ١٩٤٧، والخاص بتقسيم فلسطين. كما أدنت الممارسات الإرهابية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني، وكانت تحمل إسرائيل مسؤولية تأزم الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وأخيراً فهي تعتقد أن الحل السلمي للصراع العربي الصهيوني ينبثق عن قرارات الأمم المتحدة، لأنها تفتح المجال للحوار والتفاوض بين طرفي الصراع[٢].

ولعل القضية الفلسطينية ومصير إسرائيل يعد من أبرز القضايا الخارجية التي شغلت اهتمام الرأي العام الفرنسي، وذلك ما يتضح من قول (جان وليم لابيير) في كتابه (إسرائيل وكبرى الصحف الفرنسية في عام ١٩٥٨) بقوله: " إن الشعب الفرنسي يهتم بالصراع في الشرق الأوسط أكثر من بريطانيا والسويد وألمانيا الغربية والنرويج وبلجيكا، والرأي العام الفرنسي بمجمله يقف في صالح إسرائيل". وقد وصل لابيير إلى هذه النتيجة بعد أن قام بدراسة دقيقة لـ (١١٧٠٠) جريدة[٣].

ولما فرض ديغول الحظر الكامل على تصدير الأسلحة لإسرائيل أصبح موقف الصحافة الفرنسية عنيفاً ضد ديغول، مما دفع وزير الأنباء الفرنسي إلى انتقاد الصحافة الفرنسية قائلاً: " إن هناك نفوذاً وتأثيراً صهيونياً ملحوظاً في أوساط قريبة من مراكز الإعلام"[٤].

ومما تقدم يتضح بأن الصحافة الفرنسية لها حضور نشيط وفاعل على الساحة السياسية، مما ترك أثراً واضحاً في صنع القرار السياسي الفرنسي.

---

[١] ينظر: جريدة اللوموند، ٢٢ شباط ١٩٦٦، نقلاً عن: فيصل دراج، المصدر السابق، ص ٥٦٧.

[٢] فيصل دراج، المصدر السابق، ص ٥٦٧.

[٣] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٥٥٨.

[٤] أحمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ١٧٦.

الخاتمة:

شهدت السياسة الخارجية الفرنسية عدة تحولات في موقفها من القضية الفلسطينية، فبد أن كانت فرنسا الراعي الأكبر لإنشاء دولة إسرائيل، وساندتها بكل قوة في أيام الجمهورية الفرنسية الرابعة، وزودتها بإمكانات امتلاك السلاح النووي في خمسينيات القرن العشرين، ووصلت إلى الحد الذي تحالفت فيه عسكرياً ضد مصر أيام العدوان الثلاثي. ولكنها بدأت تتحول في عهد الجمهورية الخامسة، وفي عهد الجنرال ديغول تحديداً، إلى التوازن في الموقف الفرنسي إزاء الصراع العربي الصهيوني، والقضية الفلسطينية. ذلك الموقف الذي عدّته إسرائيل بأنه انحياز للعرب بالضد من لإسرائيل، حتى أن البعض أطلق عليه تسمية " السياسة العربية لفرنسا ".

وتوصل البحث إلى أن السلطة التنفيذية (مؤسسة الرئاسة – الأليزية) الممثلة برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزارة العلاقات الخارجية والأمناء العامون هم المعنيون بصياغة السياسة الخارجية الفرنسية، ومنها موقف فرنسا من الصراع العربي الصهيوني، وبالتأكيد تخضع هذه المؤسسات إلى وسائل ضغط كبيرة من قبل اللوبي الصهيوني والأحزاب السياسية والصحافة بالدرجة الأساس، فضلاً عن العوامل عن العوامل الخارجية الأخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب الوثائقية

١-سجل العالم العربي، أحداث شباط ١٩٦٩، دار الأبحاث والنشر، بيروت، ١٩٦٩.

٢- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية من عام ١٩٦٤ لعام ١٩٧٤، ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، د. ت.

٣- اليوميات الفلسطينية من عام ١٩٦٥ لعام ١٩٧٤، يوميات ١٩٦٩، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، د. ت.

ثانياً: الموسوعات

٤- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣.

٥- عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩.

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة

٦- أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤.

٧- إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، بيروت، ١٩٨٥.

٨- ـــــــ، العلاقات السياسية الدولية دراسة الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥.

٩- أندريه فرساي، ستون عاماً من الصراع في الشرق الأوسط – شهادات للتاريخ بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز، دار الشروق، ط ٢، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٠- بو قنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ العام ١٩٦٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

١١- بول بالطا وكلودين ريللو، سياسة فرنسا العربية من ديغول حتى بومبيدو، بغداد، د. ت.

١٢- بيار باكتيت، النظام السياسي والإداري في فرنسا، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٣.

١٣- رايموند كارفيلدكتيل، العلوم السياسية، ج ٢، ترجمة فاضل زكي وحسن علي الذنون، دار التضامن، بغداد، ١٩٦٤.

١٤- شحادة موسى، علاقات إسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧-١٩٧٠، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١.

١٥- عادل الجادر، القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الفرنسية واحتمالاتها المستقبلية، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، ١٩٨١.

١٦- فاضل زكي، السياسة الخارجية وأبعادها السياسية الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٥.

١٧- مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١.

١٨- محمد العجلاني وآخرون، العرب في إستراتيجيات القوى العظمى، تحرير مصطفى الحمارنة، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤.

١٩- مرسيل مرل، السياسة الخارجية، ترجمة خضر خضر، بيروت، د. ت.

٢٠- نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢.

رابعاً: الكتب الأجنبية

21- Bettrand Gallet, Precis de Politique, Etrangere Fran Caise,ellipse Sedition Marbeting S. .A. , Paris,1996

.22- Roy-Macridis, Moderu Systems, New York, Fourth Addition, 1978

23- Samuel Seguev, Israel, Les Arabes, et les Grandes Puissances 1963-1968, Ed. .Calmann-Levy, Paris, 1968

خامساً: الرسائل الجامعية

٢٤- سعد مهدي جعفر الجبوري، موقف فرنسا من الصراع العربي الصهيوني في عهد ديغول، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العلمي العربي، بغداد، ٢٠٠٣.

٢٥- سندس إسماعيل السامرائي، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق للفترة ١٩٧٦-١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ١٩٨٨.

٢٦- صالح سعود، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة ١٩٦٢-١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة – جامعة بغداد، ١٩٨٤.

٢٧- كامل خورشيد مراد، تغطية وكالة الأنباء الفرنسية قضايا العالم الثالث، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب – جامعة بغداد، ١٩٩٧.

٢٨- هيفاء عباس عبد، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الوطن العربي للفترة ١٩٧٣-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة – جامعة بغداد، ١٩٨٢.

سادساً: البحوث والمقالات

٢٩- حميد شهاب أحمد، انتخابات الرئاسة الفرنسية وفوز ميتران بولآية ثانية، مجلة العلوم السياسية (بغداد)، العدد الرابع، حزيران ١٩٨٩.

٣٠- رحيم كريم عطا، العلاقات العراقية-الفرنسية. . . الخط الفاصل بين المرتكزات الإستراتيجية والمتغيرات السياسية، مجلة شؤون سياسية (بغداد)، العددان ٦-٧، ١٩٩٦.

٣١- روي بريس، الساسة والمؤسسات السياسية في فرنسا، نيويورك، ١٩٦٨، (عرض كتاب)، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ٣٣، تموز ١٩٧٣.

٣٢- ستار جبار الجابري، جماعات الضغط الصهيونية ودورها السياسي في فرنسا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، العدد ٣٠، شباط ٢٠٠٥.
٣٣- سعد حقي توفيق، الانتخابات التشريعية الفرنسية، مجلة آفاق عربية (بغداد)، العدد ١٠، ١٩٨٧.
٣٤- شاكر نوري، الحركة الصهيونية في فرنسا منذ دريفوس حتى الوقت الحاضر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦.
٣٥- عاصم محمد عمران، العلاقات الأوروبية-الأمريكية في ضوء المتغيرات الدولية وأثرها على السياسة الفرنسية حيال المنطقة العربية، مجلة دراسات إستراتيجية (بغداد)، ١٩٩٥.
٣٦- فتحي عثمان، السياسة والمؤسسات السياسية في فرنسا، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ٣٣ تموز ١٩٧٣.
٣٧- فيصل دراج، الحزب الاشتراكي الفرنسي والقضية الفلسطينية نظرة تاريخية، مجلة شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد ٤٧، تموز ١٩٧٥.
٣٨- ـــــ، المقاومة الفلسطينية في الصحافة الفرنسية ١٩٦٥-١٩٧٥، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٤١-٤٢، كانون الثاني – شباط ١٩٧٥.
٣٩- محمد رفيق شكري، فرنسا والصراع العربي الصهيوني، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٠، أيلول – تشرين الأول ١٩٧٨.
٤٠- محمد رفيق فتاح، فرنسا وإسرائيل وقضية فلسطين، مجلة شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد ١٠٤، آذار، ١٩٨١.
٤١- يوسف الدرة، انتخابات رئاسة الجمهورية في فرنسا، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية (بغداد)، العدد الأول، ١٩٧٤.

سابعاً: المجلات

٤٢- مجلة شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد ٤٠، كانون الأول ١٩٧٤.